

Distr.: General  
24 November 2014  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية  
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية  
العامية: الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في  
التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

بيان مقدم من معهد الخدمات والبحوث المعني بالأسرة والطفل  
(Service and Research Institute on Family and Children)،  
وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



## البيان

### مقدمة

يقف عالمنا المعاصر متحيراً أمام قسوة الأزمة العالمية، مجسدة في ارتفاع حدة الفقر بدرجة مزرية، وتزايد الظلم، والتفاوت الاقتصادي، وتفشي الفساد، وحالة الحرب المستمرة في العديد من أنحاء العالم، والاتجار بالنساء والأطفال، والإرهاب العابر للحدود، والشبكات العالمية لعصابات تهريب المخدرات والأسلحة، وكلها مشاكل يمكن إيجازها في عبارة انهيار جميع شبكات الأمان والنظم الديمقراطية البشرية، وتزايد التخبط الثقافي وانهيار الحضارة.

ويهدف هذا البيان إلى تسليط الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه الأسرة في التنمية الاجتماعية.

### عرض عام

في ظل هذا السيناريو العالمي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي المركب والمعقد في عصرنا الحالي، يصبح احتمال إعادة النظر في الجهود الإنمائية وفي تعزيزها غير ذي جدوى ما لم تتوافر جهود فورية مكثفة ومتضافرة لإزالة الغموض الذي يكتنف مصطلح "التنمية". وما لم يوجد التزام بتعريف الأزمة العالمية وتسميتها وتحمل المسؤولية عنها بصفة جماعية من جانب الجماعات التي تسببت هي ذاتها في نشوء الأزمة، وإلى أن يحدث ذلك، ستظل الأخطار التي تتهدد البشرية باقية. وبعكس منظور العالم الغربي، لا يمكن مقابلة التنمية أو تحقيقها بالقيم الاقتصادية. ويجب أن يكون رفاه الإنسان في صميم جهود التنمية.

فالدعوة إذاً ليست مجرد لإعادة النظر، بل لتغيير الفكر تغييراً جذرياً بغرض إحداث تغيير فعال طويل الأجل والمفعول، وذلك عن طريق استعادة نوع من الحياة الأسرية التي تنشئ رجالاً ونساءً مستقيمين وماليين وسياسيين تمهيم المصلحة العامة. ويجب أن تولى أولوية قصوى للاعتراف بأن الأسر مازالت تتحمل المسؤولية عن استخدام الموارد بشكل سليم، وعن تربية الأطفال بتوفير الدعم العاطفي والمالي والمادي اللازم لنموهم وتنميتهم.

وقد أثبت معهد الخدمات والبحوث المعني بالأسرة والطفل، الذي عمل في مجال الحياة الأسرية على مدى ما يزيد على عقدين من الزمان، أن الأسرة هي المحط الرئيسي لإدماج وحفظ القيم الاجتماعية والإنسانية، وتناقل الثقافة عن طريق تعليم الأشخاص وتدريبهم وتحفيزهم والاستثمار في مستقبلهم، وكلها عوامل تشكل أحد الموارد البالغة الأهمية للتنمية. وفي أنحاء كثيرة من العالم، تشكل الأسر وحدات إنتاج تنشئ فرصاً للعمل

والدخل. والأسر أيضاً، كوحداث استهلاكية، لها تأثير مباشر على الاستدامة. ولذلك، فإن السبيل إلى تعزيز التنمية في المجتمعات المعاصرة يكمن في زيادة تقدير الدور الذي تضطلع به الأسرة في تحقيق التنمية المستدامة.

#### سبيل المضي قدماً

يستلزم هذا النهج تفكيراً جديداً ورؤية جديدة، تتمثل في توجيه دعوة للاستثمار في الممارسات التي تركز على الأسرة. وهذا يستلزم انتهاج طريقة مبتكرة للعمل مع الأطفال والنساء والأسر المعرضين للخطر أو الغارقين في الأزمات المعاصرة. ويقوم هذا النهج على أساس مجموعة من المبادئ والقيم والمعتقدات الجذرية التي تعترف بالدور الحاسم للأسرة بوصفها الأداة المشتركة في جهود التخفيف من حدة الفقر. ومن ثم، يجب توجيه الاهتمام إلى الأسرة مع التركيز على مواطن قوتها. ويجب أن يكون النهج مراعيًا للجانب الثقافي ومستنيراً تعليمياً، يطبق مبادئ عملية للتمكين استناداً إلى شراكات تعاونية مع الأسر.

#### الخلاصة

يلزم الاعتراف بأن الأسر تجسد نسيج المجتمع الأوسع نطاقاً. وبالتالي، فإن تمكين الأسر مسألة بالغة الأهمية للأجيال الحاضرة والمستقبلية وضرورية لمستقبل العالم. وهذا التفكير الاستباقي مقترناً بالعمل المتمركز حول الأسرة يمثل نهجاً إيجابياً للغاية في التعامل مع التنمية الاجتماعية والبشرية في المجتمع المعاصر.